



أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

استمرارا لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة المصرية والخطوات الاستباقية التي اتخذها البنك المركزي المصري للحد من انعكاس الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري، استطاع الاقتصاد المصري استيعاب أثر الصدمة المالية العالمية الناشئة عن الأزمة، حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقراراً في مستوى العجز في الحساب الجاري خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (الذي شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا) ليصل إلى نحو ١١,٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ الذي سجل نحو ١٠,٩ مليار دولار. وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط، إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد ساهم في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري.

وعلى جانب المعاملات المالية، فقد انعكس أثر أزمة كورونا بقوة على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، الأمر الذي أدى إلى خروج تدفقات مالية ضخمة من الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، حافظ الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات المصري على تحقيق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٤ مليار دولار، وقد ساعد هذا التدفق على التخفيف من حدة العجز الكلي بميزان المدفوعات ليقصر على نحو ٨,٦ مليار دولار، وقد ساهم بناء احتياطي النقد الأجنبي بما يفوق المعايير الدولية في احتواء هذا العجز.

وفيما يلي عرضاً لأهم التطورات في أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (مقابل العام المالي السابق)، والنصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (يناير/يونيو ٢٠٢٠)، والذي شهد جائحة كورونا.

١- التطورات في أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

أولاً: حساب المعاملات الجارية

حقق حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو ١١,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ونحو ٦,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ونحو ١٤,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧)، كنتيجة أساسية لتراجع فائض الميزان الخدمي، وارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار (يمثل الفرق بين العوائد المحصلة وتلك المدفوعة من وإلى العالم الخارجي عن كل من استثمارات محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات المباشرة، والودائع المصرفية، والمديونية الخارجية). وقد حد من ارتفاع العجز الجاري التحسن الملحوظ في عجز الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، وفيما يلي تحليل لهذه البنود:

- ✓ **تراجع فائض الميزان الخدمي** بمعدل ٣١,٢% ليسجل نحو ٩,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١٣,٠ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) بنحو ٢,٧ مليار دولار لتسجل نحو ٩,٩ مليار دولار.
- ✓ **سجل الميزان التجاري البترولي عجزاً** بلغ ٤٢١,٠ مليون دولار (مقابل فائض بلغ ٨,١ مليون دولار)، وذلك محصلة لانخفاض كل من:
 - حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣,١ مليار دولار لتسجل نحو ٨,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١١,٦ مليار دولار) كنتيجة لتراجع صادرات البترول الخام والمنتجات البترولية، والغاز الطبيعي.
 - المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٨,٩ مليار دولار (مقابل نحو ١١,٥ مليار دولار)، لتراجع الواردات من المنتجات البترولية تأثراً بتراجع كل من الكميات المستوردة بمعدل ٣٨,٠%، وكذا أسعار البترول العالمية، وتوقف استيراد الغاز الطبيعي (اعتباراً من الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨). في حين ارتفعت الواردات من البترول الخام.
- ✓ **ارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار** بمقدار ٣٤٤,٤ مليون دولار ليسجل نحو ١١,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١١,٠ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع العوائد المدفوعة عن تلك المحصلة لتسجل نحو ١٢,٣ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٠ مليار دولار)، كمحصلة للآتي:
 - ارتفاع الأرباح المدفوعة والموزعة على استثمارات محفظة الأوراق المالية بمقدار ٥٤٧,٤ مليون دولار لتسجل نحو ١,٨ مليار دولار.
 - ارتفاع الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي بمقدار ٣٧٣,٦ مليون دولار لتسجل نحو ٢,٩ مليار دولار.
 - تراجع الأرباح المدفوعة عن الاستثمار المباشر بمقدار ٦٤٨,٦ مليون دولار لتصل إلى نحو ٧,٥ مليار دولار نتيجة تراجع أرباح شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر التي تأثرت بتراجع الأسعار العالمية للبترول، بينما ارتفعت الأرباح المرحلة والتي تم إعادة استثمارها في رؤوس أموال شركات قائمة.

في حين تراجعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ٧٢,٠ مليون دولار لتسجل ٩٤٢,١ مليون دولار نتيجة انخفاض الفوائد على ودائع المصريين بالخارج، وتحويلات أرباح فروع الشركات المصرية الواردة من الخارج.

- ✓ تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢,٠ مليار دولار ليسجل نحو ٣٦,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٣٨,٠ مليار دولار)، وذلك محصلة لما يلي:
 - ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١,٠ مليار دولار لتسجل نحو ١٧,٩ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٩ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع الصادرات من الذهب.
 - تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ١,٠ مليار دولار لتسجل نحو ٥٣,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٥٥,٠ مليار دولار).
- ✓ ارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل بنحو ٢,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٢٧,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٢٥,١ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٠,٤%.

ثانياً: حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

- انخفض صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بمقدار النصف تقريباً ليقصر على نحو ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ (مقابل نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، نتيجة لأهم التطورات التالية:
- ✓ انخفاض إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٣,٤% ليسجل نحو ١٥,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٤ مليار دولار)، في حين ارتفع إجمالي التدفق للخارج بمعدل ٢,٨% ليسجل نحو ٨,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٢ مليار دولار). وقد أسفر ذلك عن تراجع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٩,٥% ليسجل نحو ٧,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٢ مليار دولار) محصلة للآتي:
 - تراجع صافي الاستثمارات في قطاع البترول بمعدل ٦٨,٢% ليقصر على نحو ١,١ مليار دولار.
 - تراجع صافي التحويلات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية بمقدار ٣٨٣,٤ مليون دولار لتسجل نحو ١,١ مليار دولار مدفوعاً بانخفاض كل من صافي الاستثمارات الواردة بغرض تأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بمقدار ٢٨٠,٩ مليون دولار لتسجل ٢٩٥,٤ مليون دولار، والتحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين بمقدار ١٥٩,٤ مليون دولار لتسجل ٦٦٦,٢ مليون دولار، في حين ارتفعت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين بمقدار ٥٦,٩ مليون دولار لتصل إلى ١٤٣,٧ مليون دولار.
 - ارتفاع الأرباح المرحلة لتسجل نحو ٤,٠ مليار دولار، وفائض الأرصدة الدائنة لتسجل نحو ١,٢ مليار دولار.

- ✓ تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,٣ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق). وقد جاء ذلك متأثراً بخروج استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية في ضوء صدمة جائحة كورونا التي تعرضت لها الأسواق المالية العالمية، وخاصة الأسواق الناشئة.
- ✓ ارتفع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل بنحو ٢,٤ مليار دولار ليسجل نحو ٦,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٢ مليار دولار).

٢- التطورات في أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ والذي شهد تداعيات فيروس كورونا

أسفرت معاملات ميزان المدفوعات المصري خلال تلك الفترة عن عجزا كلياً بلغ نحو ٩,٠ مليار دولار (مقابل فائض كلي بلغ نحو ١,٧ مليار دولار خلال الفترة المناظرة). وقد جاء هذا العجز انعكاساً للتطورات التالية:

- ✓ تراجع فائض الميزان الخدمي بمقدار النصف تقريباً ليسجل نحو ٢,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار)، نتيجة الهبوط الحاد في متحصلات السفر بمعدل ٥٤,٩% لتقتصر على نحو ٢,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار).
- ✓ تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٣٨,٤% ليقصر على نحو ٢,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٤,١ مليار دولار).
- ✓ تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,٦ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,١ مليار دولار). وقد تركز الانخفاض في الفترة التي أعقبت ظهور انتشار الفيروس (يناير/ مارس ٢٠٢٠)، والتي أسفرت عن صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة). في حين سجلت الفترة أبريل/ يونيو ٢٠٢٠ صافي تدفق للداخل بلغ ٦٣٦,٨ مليون دولار تزامناً مع عودة المستثمرين الأجانب للاستثمار في محفظة الأوراق المالية في مصر.

ومن العوامل الإيجابية التي ساهمت في الحد من تفاقم العجز الكلي في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة:

- ✓ ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٧,٥% لتسجل نحو ١٤,١ مليار دولار (مقابل نحو ١٣,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).
- ✓ تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٥٦٦,٨ مليون دولار ليسجل نحو ١٨,١ مليار دولار، لانخفاض الواردات السلعية غير البترولية بمعدل سنوي ٢,٠% لتسجل نحو ٢٦,٨ مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل سنوي ٠,٢% فقط لتسجل نحو ٨,٧ مليار دولار.
- ✓ تحول الميزان التجاري البترولي إلى فائض بلغ ٣١٢,٣ مليون دولار (مقابل عجز بلغ ١٤٢,٧ مليون دولار خلال الفترة المناظرة)، مستفيداً من تراجع الأسعار العالمية للبترول، حيث انخفضت

كل من حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣٨,١% لتسجل نحو ٣,٤ مليار دولار، والواردات السلعية البترولية بمعدل ٤٥,١% لتسجل نحو ٣,١ مليار دولار. وبالرغم من التحسن الملحوظ بالميزان التجاري البترولي، إلا أن التحويلات لصالح شركات البترول الأجنبية وتوزيعات أرباحها المترتبة على اتفاقيات البترول والغاز سجلت تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٣ مليار دولار (تمثل التكاليف المستردة للبحث والاستكشاف، ونصيبهم من الأرباح الموزعة على الإنتاج).

✓ تحسن طفيف في عجز ميزان دخل الاستثمار بمقدار ٢٢٦,٧ مليون دولار ليسجل نحو ٥,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار).

ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

*٢٠٢٠/٢٠١٩	*٢٠١٩/٢٠١٨
٣٦٤٦٥,١-	٣٨٠٣٤,٤-
٢٦٣٧٦,٠	٢٨٤٩٥,٠
٨٤٧٩,٩	١١٥٥٧,٠
١٧٨٩٦,١	١٦٩٣٨,٠
٦٢٨٤١,١-	٦٦٥٢٩,٤-
٨٩٠٠,٩-	١١٥٤٨,٩-
٥٣٩٤٠,٢-	٥٤٩٨٠,٥-
٨٩٧٢,٥	١٣٠٣٦,٥
٢١٢٨٨,٩	٢٤٤٢٣,٦
٧٨٨١,١	٨٦٠٠,٣
٥٨٠٥,٧	٥٧٣٠,٧
٩٨٥٩,٤	١٢٥٧٠,٦
٧٥٨,٥	٧١٨,٨
٢٧٨٩,٩	٢٥٣٣,٩
١٢٣١٦,٤	١١٣٨٧,١
٢٠٥٠,١	١٧٩٢,٤
٣٢١٣,٠	٢٩٠٢,٩
٩٧٥,٨	٦٩٢,٤
٦٠٧٧,٥	٥٩٩٩,٤
١١٣٥٤,٠-	١١٠٠٩,٦-
٩٤٢,١	١٠١٤,١
١٢٢٩٦,١	١٢٠٢٣,٧
٢٩٤٧,٧	٢٥٧٤,١
٢٧٦٧٩,٩	٢٥١١٣,٦
٢٧٤٦١,٨	٢٤٧٦٣,١
٢٧٧٥٨,٠	٢٥١٥٠,٨
٢١٨,١	٣٥٠,٥
١١١٦٦,٧-	١٠٨٩٣,٩-

الميزان التجاري

حصيلة الصادرات

البتروولية

غير البتروولية

مدفوعات عن الواردات

البتروولية

غير البتروولية

ميزان الخدمات

المتحصلات

النقل

منها: رسوم المرور في قناة السويس

السفر

متحصلات حكومية

متحصلات اخرى

المدفوعات

النقل

السفر

مصرفات حكومية

مدفوعات اخرى

ميزان دخل الاستثمار (صافي)

متحصلات دخل الاستثمار

مدفوعات دخل الاستثمار

منها: فوائد مدفوعة

التحويلات

التحويلات الخاصة (صافي)

منها: تحويلات العاملين

التحويلات الرسمية (صافي)

حساب المعاملات الجارية

(تابع) ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

*٢٠٢٠/٢٠١٩	*٢٠١٩/٢٠١٨	
٥٣٧٤,٦	١٠٨٥٦,٩	<u>الحساب الرأسمالي والمالي</u>
٢٤٨,٥-	١٢٩,٢-	<u>الحساب الرأسمالي</u>
٥٦٢٣,١	١٠٩٨٦,١	<u>الحساب المالي</u>
٣٥١,٢-	٣٧٤,٠-	الاستثمار المباشر في الخارج
٧٤٥٣,٠	٨٢٣٦,٣	الاستثمار المباشر في مصر (صافي)
٨١٨,١-	٩٦,٤-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج (صافي)
٧٣٠٧,٣-	٤٢٣٠,١	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)
٤٥٩٤,٩	٥٠٩٤,٢	منها: سندات
٦٦٤٦,٧	١٠٠٩,٩-	الاستثمارات الأخرى (صافي)
٤١٣٧,٨	٦٢٥٣,٤	صافي الاقتراض
٧٢١٦,٨	٣٣٣٣,٧	قروض متوسطة وطويلة الأجل (صافي)
٩٢٥٣,١	٥٥٢٥,٢	المستخدم
٢٠٣٦,٣-	٢١٩١,٥-	المسدد
٦٤٤,٩-	٨٢٨,٨	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة الأجل (صافي)
٣٤,٣	١١٦٠,٨	المستخدم
٦٧٩,٢-	٣٣٢,٠-	المسدد
٢٤٣٤,١-	٢٠٩٠,٩	تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)
٣٠٣,٤	٨٨٨١,٦-	اصول اخرى
٢٣١,٧-	٢٣,٤-	البنك المركزي
٤٣٠٦,٤	١٧٦٤,٧-	الاصول الاجنبية للبنوك
٣٧٧١,٣-	٧٠٩٣,٥-	اخرى
٢٢٠٥,٥	١٦١٨,٣	خصوم اخرى
١٤١,٠-	١٥٣٧,٨	البنك المركزي
٢٣٤٦,٥	٨٠,٥	البنوك
٢٧٩٥,١-	٦٥,٥-	<u>صافي السهو والخطأ</u>
٨٥٨٧,٢-	١٠٢,٥-	<u>الميزان الكلي</u>
٨٥٨٧,٢	١٠٢,٥	<u>التغير في الاصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة(-)</u>

* ارقام مبدئية